الأنباء
الثلاثاء 29 نوفمبر 2011

خلال ندوة أقامها النائب فلاح الصواغ بديوانه بحضور أبناء القبيلة

الصواغ للعوازم: اطردوني من المجلس عندما ترون مني موقفاً مخزياً

فلاح الصواغ متحدثا في ديوانه

فلاح بن جامع (كرم ذياب)

طالب النائب فلاح الصواغ أبناء قبيلة العوازم بطرده من مجلس الأمة عندما يرون منه أي موقف مخز على حد وصفه، مشيرا الى ان العوازم هم ملح الكويت وأول من وطأ هذه الأرض ولن يسمحوا للرويبضة والنطيحة بأن ينهبوا أموال البلد.

وقال الصواغ خلال الندوة التي عقدت بديوانه بحضور أمير قبيلة العوازم فلاح بن جامع ان الكويت رجعت بعد الغزو برجالها الذين نفتخر بهم، ولكن لن نقبل بأن ينهبنا الفاسدون والقبيضة، ولن نسمح لأبنائنا ولا لأبناء الأسرة الحاكمة ولا لأي شخص أن يكون سببا في انتشار الفساد، مشيدا بالدور الذي يقوم به نواب المعارضة الذين أثق بأنهم يقفون بصف الحق والدفاع عن الكويت، وقال لن نسمح لأحد من الفسقة والعمالة الفاسدة الذين جمعتها زمرة ناصر المحمد بأن يفسدوا الكويت، ورغم ما نفعله إلا أننا نؤكد أن من يقود الشارع ليسوا النواب بل الشباب، مؤكدا ان الكويت فوق الجميع، ولن نسمح بتفكيك الوحدة الوطنية من القبيضة وعملاء الفساد، وليعلم الجميع أننا لن نتراجع، وزاد الصواغ القبيضة يدافعون عن رئيس الحكومة، خوفا من انكشاف أمرهم وكشف فسادهم، متسائلا هل يعتقد ناصر المحمد أن الشعب الكويتي سيقبل بقانون واحد من مجلس ثلثه من القبيضة، مشيرا الى ان الحكومة أرسلت عملاءها لشتم السعدون والبراك والمسلم والحربش والنملان، وتعدت على قبيلة مطير، وهذا أمر لا نرضى به بتاتا. وأوضح أن قبيلة العوازم قدمت للكويت الكثير ولم يقدم لها أحد ما تستحقه، كما قدمت للأسرة كل شيء على مر السنين، وللأسف فإن الأسرة لا تعرف من معها ومن ضدها، لافتا الى ان من يعتقد أن فلاح الصواغ يحرك قبيلة العوازم فهو مخطئ، ومن يحرك القبيلة هو الأمير فلاح بن جامع.

بن جامع: ولاء العوازم للكويت قبل الدستور ونحن أول من وطأ هذه الأرض وسنكون آخر من يفنى عليها

واستطرد: هناك الكثير ممن يتهمني بأنني ممثل للحركة الدستورية والبعض يتهمني بأنني تبع لمطير وأنا أقول أنا مع الحق، وسنستمر في مطالباتنا بالإصلاح. من جانبه، قال أمير قبيلة العوازم فلاح بن جامع: نسمع الكثير يقول أنتم أهل الكويت، ولا يوجد ما يمنحونه لأبنائنا كتقدير، ولاؤنا للأسرة قبل الدستور، ومن يبيعنا خسران والرابح من يشترينا، وإلى الآن ولاؤنا للأسرة والجميع يعرفون ما قدمه العوازم، فنحن أول من وطئ على هذه الأرض وسنكون آخر من يفنى عليها، ولكن الأسرة لا تقدر العوازم.

وقال بن جامع إن الحكومة هي من اقتحمت بيوت العوازم وأحضرت لهم المدرعات ومنحوا الكرسي للخرافي وقبيلة العوازم يجب أن تأخذ حقها، لافتا الى ان الشيخ ناصر المحمد أعطى الكثير من أمراء القبائل السيارات والهدايا ولم أحضر عنده ولن أحضر، وناصر المحمد لم يحترمني، وأنا لست بحاجة لاحترامه. لافتا الى أن حكومة ناصر المحمد حكومة منتهية وسترحل قريبا.

وحول بيان شيوخ القبائل قال «طلبوني أمراء القبائل للتوقيع على البيان وقلت لهم أنا معكم ولست ضدكم ولكن هذا خلاف دستوري بين الحكومة والمجلس ولا دخل لنا به». وأضاف بن جامع «اقتحام مجلس الأمة يسمونه بالأربعاء الأسود واقتحام بيوت العوازم لم يسمونه بالسواد الأعظم، منتقدا نواب العوازم السابقين الذين لم يقدموا استجوابا لوزير الداخلية بعد اقتحام بيوت العوازم». وأشار إلى أن الكويت أصبحت مثل الهايد بارك يتكلم فيها الجاهل والمجنون والمرأة، مؤكدا ان قبيلة العوازم لا تكره الأسرة، ولكن تكره الظلم والفساد، وإذا وصل الأمر ضد أسرة الصباح فنحن نرفضه، ولكن يجب اتباع الحق، وقبيلة العوازم حتى الآن لم يعين لنا مدير مديرية عازمي متسائلا أهكذا تحترموننا؟

وزاد بن جامع: لا نحتاج «عيش» نريد أفعالا فالبلد يعاني بكل الجوانب، فهناك اثنان من نواب العوازم بريئين وأربعة متهمون بأنهم قبيضة، وأنتم تعرفونهم، مطالبا أبناء القبيلة بمحاسبتهم إذا تحققوا من هذه القضية التي قال إن من يرتكبها قد «سود وجه العوازم».

واستطرد قائلا «نعلم أن الأسرة باعت العوازم، ومن يدعي بأننا غالين كذاب، ونحن فرضنا أنفسنا. مؤكدا أهمية الا يبقى من عبث بالكويت ومتمنيا ألا يسجن النواب لأنهم أبناء الكويت وهم الأحرار، لافتا الى انه لم يحضر من أجل الصواغ وإنما حضر لأجل أحرار الكويت، وداعيا أبناء العوازم الى الحضور بساحة الإرادة لمصلحة الكويت وأهلها محذرا من المساس برجال الأمن أو الممتلكات العامة والحرص على عدم الإضرار بالكويت بأي صورة كانت.

● هادي العجمي

أثناء "ندوة الدستور.. ديموقراطية وبيعة" في ديوان البرجس مساء أمس الأول

نواب: الدستور مرجعيتنا والكل يتفق حول حالة القلق التي تمر بها الكويت

د. حسن جوهر خلال حديثه في الندوة ويبدو د.علي العمير وبعض الحضور (كرم ذياب)

قال النائب د.علي العمير في المرحلة الحالية نحتاج الى تذكر ان الدستور نظم علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية كطير ذي جناحين أحدهما اختصاص الحكم من ذرية مبارك في حين الجناح الثاني في تحديد المادة السادسة على ان الأمة مصدر السلطات، جاء ذلك في الندوة التي أقامها تجمع الكتاب مساء امس بعنوان «ندوة الدستور.. ديموقراطية وبيعة» في ديوانية البرجس في هدية، حضره بعض نواب الأمة وعدد من الكتاب والمهتمين بشؤون السياسة.

واضاف ان المادة 55 من الدستور أكدت ان صاحب السمو الامير يمارس سلطاته من خلال وزرائه الذين حظر عليهم الدستور التصويت على طرح الثقة او المشاركة في اللجان البرلمانية وبالتالي فان الجميع قد يفتقد ان كتلة الحكومة هي الأكثر تضامنا داخل المجلس.

وأوضح العمير الى ان الجناح الأول المتمثل في السلطة التنفيذية لديه مهام كثيرة في إعداد الخطط السنوية والموازنات العامة للدولة وآلية صرفها في حين الجناح الثاني وهو مجلس الأمة الذي عليه ان يضفي الشرعية على الحكومة التي لن تكتمل إلا من خلال مشاركة احد الأعضاء ضمن وزراءها.

وقال ان المحكمة الدستورية هي جهة عادلة للفصل في كل ما يقع داخل القاعة كما حدث حين اختلف الأعضاء حول الورقة البيضاء أثناء عملية التصويت على رئاسة المجلس وبهذا فالجميع عليه احترام هذه المحكمة وقراراتها وان كنا اختلفنا أثناء رد الاستجواب المقدم ضد رئيس الحكومة ولهذا علينا اللجوء الى المحكمة الدستورية في كل خلاف حتى تكون المرجع لنا.

وأكد ان الدستور هو الوثيقة التي ان احترمناها فسينعكس هذا على السلطة التي تجاوزت حدودها حين حلت المجلس في مخالفة دستورية وبقي الشعب دون سلطات بالرغم من منحها من قبل الدستور ولهذا لا يمكن تعدي طرف على الآخر والحكم في ذرية مبارك واختيار رئيس مجلس الوزراء حق مطلق لصاحب السمو الأمير.

جوهر: نتمنى أن نصل إلى حلول مرضية وأن كنت أتحفظ على حل مجلس الأمة لأنه خيار مطلق لصاحب السمو الأمير

من ناحيته، قال النائب د.حسن جوهر ان الجميع يتفق على حالة القلق بعدما وصلت الأمور الى طرق مغلقة ولهذا فإننا نتمنى ان نصل الى حلول مرضية، وان كنت أتحفظ على حل مجلس الأمة لأنه خيار مطلق لصاحب السمو الأمير، خاصة اننا أمام اتهامات مليونية، ولهذا من الاولى عدم حل المجلس خلال هذه المرحلة حتى يطلع الشعب على الحقيقة كاملة ويعرف الجميع من هم القبيضة والفساد الذي وصل الى قبة عبدالله السالم.

وأضاف ان الحكومة بدأت تنفرط فهناك معلومات قوية عن إقدام بعض الوزراء استقالاتهم بعدما وصل عددهم الى 4 وقد يتجه الى استقالة كاملة للحكومة وهو ما قد يقودنا الى إنقاذ هذا البلد الذي وصل الى حافة الهاوية.

وأوضح ان أوجه الفساد ستدمر هذا البلد خاصة انه بدأ يتفاقم خلال عهد ناصر المحمد الذي شهد قضايا مليونية اتهم فيها بعض الأعضاء.

وقال ان الكل لن يقبل بزج الشباب الى السجون بطريقة تعسفية غير مبررة بالرغم من عدم اتفاقنا مع ما قاموا به اثناء اقتحام مجلس الأمة فالمطالبة بإقالة رئيس الوزراء والإصلاح السياسي أدت الى إثارة الفتنة والتفريق بين الشعب الكويتي واتهام الأعضاء بنوايا خفية ستصل الى سدة الحكم وهذا أمر خاطئ ومرفوض فالجميع متفق على الدستور وحكم آل الصباح.

وأوضح ان الحكومة عرقلت العمل بالدستور ودفعت الناس بالخروج الى الشارع وهو ما خلق تفرقة بين الشعب الكويتي ولهذا ندعو الجميع سواء من وقف مع الرئيس او ضده الى دخول عبدالله السالم والاستماع الى ردود الرئيس في جلسة الاستجواب حتى يحكم الفريقان المؤيد والمعارض للرئيس وكفى بالكويتيين شر القتال والخلاف وكل يحكم بضميره وهذا هو الحل المنطقي والسياسي السليم التي يبعدنا عن الفتنة.

وقال ان تغيير رئيس الحكومة واختيار وزراء جدد لا يعني الإهانة او التطاول بل هو الطريق الأمثل الى إنهاء هذا الاحتقان والتوقف عن اتهام المعارضة بجر البلد الى التهلكة في حين البلد يسبح بالتهلكة.

واضاف ان هذا البلد لابد ان يتسع للجميع حتى نعيد للكويت وجهها الجميل فالشعب الكويتي تعلم كيفية إدارة الأزمات ولهذا أتمنى ان نخرج منها هذه المرة حتى نعيد بناء الكويت.

ولفت الى ان الأوضاع الحالية قد تقودنا الى حل مجلس الأمة فلا يمكن الا القبول به حفاظا على الكويت لكن على من يأتي خلال المرحلة المقبلة ان يتحمل مسؤولية فتح الملفات العالقة.

من جانبه، قال عضو تجمع الكتاب محمد الهاجري ان الحل يصب في ان يكون الى الأمام ولا يمكن العودة الى الخلف لأن الكويت تستحق الأفضل فالحكم للشعب والبيعة لآل الصباح من ذرية مبارك، وأضاف ان قضية اقتحام مجلس الأمة هي سابقة خطيرة لابد التوقف عندها اذا ما قارناها بالقضية المليونية التي طالت عددا من اعضاء مجلس الأمة الذين بحاجة الى تبرئة ذمتهم من هذه الاتهامات.

واعتبر ان الحراك السياسي الذي نعيشه في الكويت خلال هذه المرحلة قد يكون سبيلا لحسن الاختيار خلال الأيام المقبلة.

● ناصر الوقيت

في مهرجان خطابي تحت عنوان "الميثاق الوطني" بكلية الحقوق أمس

قوى طلابية وسياسية: نطالب برحيل المجلس والحكومة واحترام القانون والدستور

جانب من المشاركين في مهرجان القوى الطلابية ويبدو د. حمد المطر (سعود سالم)

رحيل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد وحل مجلس الأمة مع ضرورة انتخاب اعضاء مجلس أمة وطنيين يراعون مصلحة الوطن ومحاسبة الفاسدين والمرتشين والتأكيد على دولة القانون والتمسك بالدستور والوحدة الوطنية، هذه المحاور هي أهم ما ركز عليه المشاركون في المهرجان الخطابي الذي نظمته جمعية القانون بكلية الحقوق بجامعة الكويت تحت عنوان «الميثاق الوطني» بحضور عدد من القوى الطلابية داخل وخارج الكويت وبمشاركة قوى سياسية وطلابية ظهر امس. وقد أكد رئيس المكتب التنفيذي بجمعية القانون بكلية الحقوق بجامعة الكويت سعيد السعيد ان طلبة جامعة الكويت ليسوا مع الحكومة او المعارضة وإنما مع هذه الأرض الطيبة، لافتا الى ان الكويت باتت مختطفة وهناك تعسف في استخدام القانون. وأوضح المحامي محمد الدلال ان شباب الكويت يسطرون أسمى معاني التمسك بالحياة الدستورية والقانونية في دولتنا الحبيبة الكويت. وتابع قائلا: نشكر الحكومة وجزاهم الله خيرا، ما قصرت الحكومة جمعتنا عليها، لافتا الى ان الحكومة مستمرة في فسادها وسوء إدارتها وتعطيل التنمية وتجاوز المواد الدستورية والحصانة البرلمانية. وطالب الدلال برحيل المجلس والحكومة وان تأتي حكومة جديدة بنفس ونهج جديدين، مشددا على ان أهل الكويت غير راضين عن الفساد وتعطيل التنمية وتأخر المشاريع وعدم وجود وظائف لخريجي الجامعات. ومن جانبه، أكد أستاذ القانون بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.مرضي العياش ان الشعب الكويت راض كل الرضا عن حكم أسرة آل الصباح الكرام ولكن غير راض أبدا عن رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، مؤكدا ضرورة إيجاد حكومة جديدة بنهج جديد للقضاء على الأزمات الحالية التي تسببت فيها الحكومة في جميع القطاعات الصحية والتعليمية والقضائية وانتشار الإعلام والفساد والتضييق على الحريات. وأوضح الأستاذ بكلية العلوم ومرشح الحركة الدستورية الإسلامية لانتخابات مجلس الأمة د.حمد المطر ان التعامل مع المعتقلين هو تعامل سياسي وليس قانونيا، مشددا على ضرورة عدم تسييس القضاء. وأشاد المطر بالحركات الشبابية الكويتية التي تشكل سدا حصينا للحفاظ على الكويت. وقال ممثل حركة كافي الشبابية سالم العجمي لن نسمح لكائن من كان بأن يحطم آمالنا ويفتت وحدتنا الوطنية، لافتا الى ان المحمد فقد شرعيته مع أول هراوة وقعت على مواطن كويتي.وذكر د.فواز الجدعي حول اتهام المعتقلين باقتحام مجلس الأمة وهو مرفق عام أكد الجدعي ان مجلس الأمة لا يعتبر مرفقا عاما مدللا على ذلك بنصوص قانونية تؤكد صحة كلامه. وتحدثت بنت الكويت نوال اليحيى: متسائلة لماذا خرجنا في اعتصامات ومسيرات وإضرابات ولماذا يتم التعامل معنا بقوات أمن تضرب الناس وتهين الكرامات ولماذا احتاجوا لإقناعنا بسياساتهم بإعلام مأجور للدعاية لهم. ومن جانبه، أكد رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة احمد النويبت على ضرورة رحيل حكومة ناصر المحمد. وتحدث الطالب بكلية الحقوق محمد المطيري ان القانون لابد ان يطبق على الجميع بمسطرة واحدة مطالبا بمحاسبة كل من انتهك الدستور والقانون.

المطر: التعامل مع المعتقلين هو تعامل سياسي وليس قانونيا

● آلاء خليفة

مقترحات برلمانية لمساعدة الشركات المأزومة

الزلزلة: أدعو الحكومة ومجلس الأمة إلى النظر بعين العدالة إلى القطاع الخاص

د. يوسف الزلزلة

من يمتلك أدلة على فساد فليلجأ إلى الجهات المعنية بدلاً من اللجوء إلى وسائل الإعلام

كشف رئيس اللجنة المالية في مجلس الامة د.يوسف الزلزلة النقاب عن مقترحات جديدة لدعم الشركات المأزومة وتلك التي في حاجة الى سيولة مالية.

وأشار الزلزلة في مقابلة مع قناة CNBC «عربية» الى ان عددا من نواب مجلس الامة يعكفون على بلورة وتقديم هذه الاقتراحات في شكل اقتراح بقانون بغية دعم القطاع الخاص الذي بدأ دوره في الانحسار والتأثير سلبا على الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الاقتراحات تدعو الى تدخل الحكومة اما بشكل تقديم قروض طويلة الاجل للشركات او من خلال الايعاز الى البنوك التي تحتضن ودائع حكومية بأن تقدم قروضا طويلة الامد قليلة الفائدة لتلك الشركات وذلك بعد دراسة حالة كل شركة والتأكد من جودة اصولها وحاجتها الى الدعم.

واشار الزلزلة الى اقتراح اخر يدعو الى انشاء صندوق طوارئ للتعامل مع الوضع الحالي او اوضاع مماثلة محتملة قد تحدث في المستقبل، مشيرا الى ان الصندوق المقترح سيدرس حالة الشركة المساهمة القوية وصاحبة الاصول الجيدة ويوفر لها سيولة ان كانت بحاجة الى سيولة ويضع الحلول ان كانت لديها مشاكل في الادارة مثلا وهكذا.

وفي هذا الصدد، حذر الزلزلة من انحسار دور القطاع الخاص في الكويت ومن التأثيرات السلبية التي يمكن ان تترتب على ذلك.

ودعا السلطتين التنفيذية والتشريعية الى النظر بعين العدالة الى القطاع الخاص الذي بدأ يفقد ضمانه بأن الحكومة سوف تدعمه مستشهدا بالدعم الذي تقدمه حكومات دول كثيرة لقطاعها الخاص.

وتحدث رئيس اللجنة المالية البرلمانية مطولا عن مناخ التأزيم السياسي قائلا: «انه القى بظلال سلبية على الحياة الاقتصادية وعلى تنفيذ خطة التنمية التي عول عليها اغلب نواب المجلس بأن تكون تلك الخطة بمنزلة خارطة طريق لتحسين حالة الاقتصاد»، منتقدا تقصير الحكومة في الاعلان عن المشروعات التي تقول انها اطلقتها وتنفذها في اطار خطة التنمية.

وتطرق الزلزلة الى ما يحدث حاليا من تشهير واتهامات تنال الشخصيات العامة من نواب ووزراء، وقال: «انه يفترض بمن يمتلك ادلة على فساد ان يتقدم بها الى الجهات الرقابية المحاسبية المعنية بدلا من اللجوء الى وسائل الاعلام المختلفة».

وقال الزلزلة إن مثل هذه الامور تجد بيئة خصبة للانتشار في بيئة التأزيم، مشيرا الى ان الهدف من القاء تهم بتضخم الملكية العقارية او امتلاك ودائع مليونية او تنفيذ اجندة خارجية هو خلط للاوراق وتوسيع رقعة التأزيم وزيادة حدته لتحقيق اهداف لشخص أو لجماعة تطبيقا لمبدأ ان «العيار الذي لا يصيب يدوش».